وهذا المقدار كاف في تصوره للحكم عليه فان الحكم على الشيء
لا يستلزم تصوره بكنه حقيقته ثم ان قوله ان كان المراد
نفس مؤثرية القدرة في المقدور ليس بمستقيم لان متعلق
القدرة صحة وجود المقدور لا وجود المقدور وكذلك قوله
وان كان المراد به صفة مؤثرة في وجود الاثر فهي عين القدرة
لان المؤثر في وجود الاثر هو المكون لا عين القدرة لانها
متعلقها الصحة كما مر وقوله وان اردتم به امرا ثالثا
سميتموه قلنا المراد به نفس تاثير الفاعل في وجود المقدور
ولا يلزم من حدوث المقدور حدوثه بل يلزم من حدوثه
حدوث التعلق كما قلنا في بقية الصفات وما
قالوا ان قولكم القدرة يتعلق بصحة المقدور ليس بصحيح
لان صحة المقدور امكانه وامكان الشيء ذاتي فلا يكون
بالغير ليس بمستقيم لانا نعني بذلك ان كون الشيء ممكنا دليل
على دخوله تحت القدرة لان القدرة مؤثرة في الامكان
قال تتمة التكوين والايجاد والخلق والاختراع

بمعنى واحد

بمعنى واحد والله تعالى خالق افعال العباد وجميع الحيوانات لا خالق
لها سواه وهو مذهب الصحابة والتابعين وعلماء الدين رضي الله
عنهم اجمعين وقالت المعتزلة هم الموجدون لافعالهم الاختيارية
وقالت الجبرية لا اختيارية ولا قدرة ولا فعل للعبد اصلا والقادر
عندهم عن الافعال كحركات المرتعش والعروق النابضة ومبنى
المذهبين على اصل واحد وهو ان دخول مقدور واحد تحت
قدرة قادرين محال ثم قالت المعتزلة قدرة العبد على افعاله ثابتة
ضرورة الامر بها والنهي عنها فان ذلك العاجز محال فانتفى عنها
قدرة الباري ضرورة وقالت الجبرية لا قدرة للعبد على الاختراع
لان القدرة عليه يقتضي العلم بكيفية قبل وقوعه وليس للعبد
ذلك فثبت قدرة الباري عليها ضرورة ولنا ان القول بخالق
العباد افعالهم شرك والشرك منتف كما سنذكره ودخول مقدور
واحد تحت قدرة قادرين احدهما قدرة الاختراع والاخرى
قدرة الاكتساب جايز ثم تحرير المذاهب على ما ذكره في
الكتاب صحيح وثم مذاهب الزم بذكرها لعدم اشتهارها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)